



الأمم المتحدة



PROVISIONAL
S/PV.2413
15 February 1983
ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة عشرة بعد الألفين والأربعمئة

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الاثنين، ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٣، الساعة ١٥/٣٠

(اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الرئيس: السيد ترويانوفسكي

السيد البطاينة
السيد شاه نواز
السيد ناتورف
السيد اميغا
السيد نفوايلا ميلا كالندا
السيد كيتيكتي
السيد لنغ كنج
السيد سنكلير
السيد لوييه
السيد بوج

الأعضاء: الاردن
باكستان
بولندا
توغو
زائير
زمبابوي
الصين
غيانا
فرنسا
مالطة

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وايرلندا الشمالية

نيكاراغوا

هولندا

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد هوايت
السيد تينوكو فونسيكا
السيد شلتيا
السيد ليخنستاين

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمة الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza, مع الحرص على ادخالها على نسخة من المحضر نفسه.

83-60345/A

افتتحت الجلسة في الساعة ٥ / ١٦ / ٥اعتماد جدول الأعمالاعتمد جدول الأعمال .الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ موجهة من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/15481)

رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ موجهة من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/15483)

رسالة مؤرخة في ٨ شباط / فبراير ١٩٨٣ موجهة من القائم بالأعمال في البعثة الدائمة للاردن لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/15599)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : وفقا لما تقرر في الجلسات السابقة أودعو ممثلي الجمهورية العربية السورية والسنغال ومصر والمغرب والنيجر، والهند، واليمن، ويوغوسلافيا الاعتراف باحتلال المقاعد المخصصة لهم إلى جانب مائدة المجلس .

وأودعو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية إلى احتلال مقعده أعلى مائدة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس، قام السيد القتال (الجمهورية العربية السورية)، والسيد سارلي (السنغال) والسيد خليل (مصر) والسيد مراني زنتار (المغرب) والسيد اومارو (النيجر) والسيد كريشنان (الهند) والسيد سلام (اليمن) والسيد غولوب (يوغوسلافيا) بشغل الأماكن المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أحيط المجلس علما بأني تلقيت رسائل من ممثلي الامارات العربية المتحدة وايران وتركيا والجزائر والجمهورية الديمقراطية الألمانية وكوبا والكويت ولبنان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المعروض على المجلس . وفقا للممارسة المعتادة اقترح، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة ووفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي .

ولعدم وجود أى اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس قام السيد العامرى (الامارات العربية المتحدة) ، والسيد راجائسى

خوراسانى (ايران) والسيد كيرتشا (تركيا) والسيد سحنون (الجزائر) والسيد اوت (الجمهورية)

الديمقراطية الالمانية) والسيد روا كورى (كوبا) والسيد ابو الحسن (الكويت) والسيد لبيكى (لبنان).

يشغل الأماكن المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : يستأنف مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج

في جدول أعماله .

السيد سنكلير (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، أهدنكم بكامل

حرارة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . اننى أشعر بارتياح كبير ان أراكم تتولون رئاسة هذه الهيئة لأننى أعتبر أنكم ممثل قد ير لبلد له مع غيانا علاقات الصداقة الوطيدة والتعاون الأخوى ، وهو بلد يشاركه بلدى الالتزام الثابت بهدف السلم الدائم ودعم الأمن فيما بين الشعوب . ولست بحاجة الى الاعراب عن الثقة بأن أعمال المجلس سوف تدار بفاعلية تحت قيادتكم . واننى واثق من أن هذا هو الشعور الإجماعى وما يتوقعه كل من هم حول هذه المائدة .

لقد خلفتم ، سيدى الرئيس ، زميلى وأخى العزيز ، سمادة السفير أميغا من توغو غير المنحازة . وفي الشهور الأخيرة التى كان فيها السفير أميغا فى نيويورك يسعدنى أن أقول ان العلاقات بين توغو وغيانا قد تعززت وتدعمت فى آن واحد . ان بلدنا قد طوراً بسمادة علاقات تعاون مثير بيشرب بالخيسر ، فى مجلس الأمن وسائر المحافل ، دفاعاً عن المبادئ والقيم التى يعتز بها كل من البلدين والشعبين . وأشيد بالاخلاص ، والنضج ، والاحساس بالتفانى الذى ميز رئاسته خلال شهر كانون الثانى /يناير . من الملائم تماماً أن هذا المجلس يستأنف ، بطلب من مثل الأردن ، بالنيابة عن المجموعة العربية بحث سياسة اسرائيل المستمرة فى اقامة المستوطنات فى الضفة الغربية المحتلة ، وتعميد انتهاك حقوق الانسان لسكان هذه الأراضى .

ومن الصدف المفيدة أن تستأنف هذه السلسلة من الجلسات بعد أيام قليلة من نشر تقرير اللجنة الخاصة التى شكلت لتقصي الحقائق بشأن مذبحه الفلسطينيين التى وقعت فى بيروت فى أيلول /سبتمبر

الماضي . وفي هذا التقرير تلقى المسؤولية على القادة الاسرائيليين الكبار ، العسكريين والمدنيين ، خصوصا ارييل شارون عن المذبحة التي ارتكبوها ضد الفلسطينيين الأشقياء . ان هذا التقرير ليس الا دليلا اضافيا على اتجاه اباداة الجنس الذي يعتنقه قادة اسرائيل ازاء الفلسطينيين . انه نفس الاتجاه الذي يمثل تجاهلا لا انسانيا من جانب هؤلاء القادة لحياة ورخاء الفلسطينيين والذي يوضحه التقرير؛ انه نفس المسلك الذي يكمن في الوحشية ، والقمع اللذين أديا بممثل الاردن الى تقديم شكواه ، نيابة عن المجموعة العربية .

ان وفد بلادى قد قرأ بالم كبير خلال الاسبوع الماضي تقارير عن الشكاوى المستمرة ضد اسرائيل لاعتقال الطلبة وأعضاء هيئة التدريس واغلاق المؤسسات التعليمية ، واعتقال الفلسطينيين ، واغلاق المراكز الصحية ، وتدمير المنازل ، ومصادرة الأرض الخاصة واقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية المحتلة بشكل غير مشروع .

ويدين وفد بلادى بشدة هذه الأعمال التي تشكل تحديا لجميع معايير العلاقات الودية السلمية بين الدول والشعوب وتحديا صارخا للميثاق ولقرارات الأمم المتحدة التي أدانت، في مناسبات عديدة، سياسات إسرائيل العدوانية التوسعية. ويؤكد مجددا الحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي إقامة وطنه المستقل.

إن سياسة الصهاينة إزاء الأراضي المحتلة إنما هي سياسة استعمار زاحف، مقترن بالقمع الوحشي لحقوق العرب الفلسطينيين. وتستهدف أعمال إسرائيل العدوانية إلى إضعاف الروح المعنوية لهذه الشعوب، وخاصة الفلسطينيين. وبذلك تستهدف خنق العاطفة الوطنية بينهم، وإجبارهم على الرضوخ للسيطرة الإسرائيلية كمواطنين من الدرجة الثانية.

إن محاولة تصفية الفلسطينيين أو طمس الهوية الوطنية الفلسطينية لن تحقق السلم. ونحن، في غيانا، نرى أن الأساس السليم لأي حل دائم لقضية الشرق الأوسط ما زال هو الاعتراف الواضح بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة. إن السلم والأمن في الشرق الأوسط يتطلبان أن تقبل إسرائيل الشعب الفلسطيني.

وتعترف غيانا بحق جميع دول المنطقة في العيش في سلم وأمن. إلا أن سلم وأمن إسرائيل من جانب، وسلم وأمن جيرانها من الجانب الآخر هما وجهان لعملة واحدة. لذلك فإن المطلب الأول في أي نظام للسلم والأمن هو أن تتوقف إسرائيل فوراً عن سياساتها في التوسع الإقليمي والضم. ولا بد لإسرائيل أن تنسحب كلية من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس.

إن عدو السلم في الشرق الأوسط هو إسرائيل، الدولة التي تتحدث دائماً عن حنينها إلى السلم مع جيرانها في وقت تتبع فيه بطريقة منهجية سياسات تؤدي في حد ذاتها إلى المزيد من التوتر وزعزعة الاستقرار. ومن الأمور ذات المغزى أن أعمال إسرائيل العدوانية ضد سكان الضفة الغربية وتوسعها في بناء المستوطنات يواكبها تشريد وقتل الفلسطينيين في معسكرات

اللاجئين في لبنان ، وتصعيد الاحتلال الاسرائيلي لهذا البلد ، ورفض اسرائيل سحب قواتها ، كما يدعو الى ذلك قرارا لمجلس الأمن ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، والقمع المتزايد في مرتفعات الجولان . هل نحن بحاجة الى المزيد من الشواهد على ممكن العقبة في طريق السلم في الشرق الأوسط ؟ وهل هناك نهاية لهذا التساهل ازاء تصرفات اسرائيل . ان هذا التحدى الصارخ الذى تبديه اسرائيل لم يصبح ممكنا الا بفضل الدعم السياسي والطاى الذى تتلقاه اسرائيل من أصدقائها الأقوياء . ان اسرائيل ، شأنها في ذلك شأن النظام العنصرى في بريتوريا ، ان تتمتع بحماية مؤيدها الرئيسى ، تشجع على التحدى المتكرر لقرارات الأمم المتحدة وعلى الاستمرار في عدوانها ضد سكان الأراضي العربية المحتلة وضد الدول العربية المجاورة - وكل هذا يجعل من الصعب بمكان هدف تحقيق سلم آمن دائم . وفي هذا الصدد ، يحضر في الذهن على الفور تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة ، وان أعضاء المجلس يذكرون أن الأمين العام يعرب في هذا التقرير ، الذى هو الآن قيد نظرنا غير الرسمي ، عن قلقه ازاء عدم قدرة المجلس القيام بواجبه باعتباره السلطة العالمية الرئيسية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ويذكرنا الأمين العام أيضا بأن هؤلاء الأعضاء بالمجلس الذين لديهم حقوق ومسؤوليات خاصة بمقتضى الميثاق في أعناقهم أمانة مقدسة مشتركة يلزم أن يكون لها المقام الأول من الاعتبار .

وتعتقد غيانا ، وقد بينا ذلك في مناسبات عديدة ، أن الوقت قد حان لكي يسمح لمجلس الأمن أن يتخطى ذلك الشلل الذى فرض عليه ، وأن يستجيب الى متطلبات حالات الأزمات مثل الحالة في الشرق الأوسط التي تهدد بقيام مواجهة تتخطى حدود المنطقة بكثير . وقد حان الوقت لهذا المجلس لأن يغير دوره ك مجرد متفرج ولأن يسمح له بأن يؤدي دورا له مغزى وأهمية بالنسبة لتلك الشعوب ، مثل الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة ، التي تتطلع اليها للحصول على ضمان لسلامتها من قوات الاحتلال الأجنبية . ان الأعمال الأخيرة التي قامت بها اسرائيل في الضفة الغربية المحتلة ، والتهديدات بالضم التي تخيم على هذه الأراضي ، تجعل من اتخاذ اجراء فعال يتمشى وأحكام الميثاق لا جبار اسرائيل على الالتزام بقرارات مجلس الأمن ، أمرا أشد استعجالا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل غيانا على كلماته الرقيقة التي وجهها لشخصي ولدي .

السيد البطاينة (الأردن) : أود أن استهل كلمتي هذه بتقديم أصدق التهاني وأطيب مشاعر التقدير لكم ، وذلك بمناسبة تبؤكم منصب رئاسة المجلس لهذا الشهر . ان وجودكم في كرسي الرئاسة هو مصدر سرور وارتياح لنا . ان ما عرف عنكم من براعة دبلوماسية وحنكة سوف يمكننا المجلس من بلوغ أنجع النتائج .

انني لأشعر بالغبطة عند ما أنوّه بالعلاقة الودية التي تربط بلدنا ، وخاصة عند ما نتذكر دعم بلدكم الثابت للحقوق العربية في وجه العدوان والسيطرة .

اسمحوا لي أيضا أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير لسلفكم سعادة السيد أميغا مثل توغغو . ان البراعة والمقدرة التي أدار بهما أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم قد اكسبنا إعجاب الجميع . لقد كان لحنكته السياسية وتمرسه دور أساسي في تحقيق تقدّم ملموس ، وبلورة مبادئ جوهرية حول عمل مجلسنا بشكل خاص ، وعمل المنظمة الدولية بشكل عام ، وذلك في سبيل تعزيز العمل من أجل صيانة الأمن والسلم الدوليين . باسم وفد الأردن وباسمي شخصيا أقدم لسعادته أصدق مشاعر الشكر والتقدير .

رغم مرور خمسة عشر عاما على الاحتلال الاسرائيلي البغيض للأرض العربية ، ورغم تشعب أشكال العدوان ، وتعدد أساليب الهيمنة ، وكذلك تنوع وسائل القمع والأعمال التعسفية التي قامت وتقوم بها اسرائيل ضد الشعب العربي الفلسطيني ، وضد الأمة العربية فان السؤال المركزي يبقى " متى ستنتهي اسرائيل احتلالها لهذه الأرض العربية " ؟ .

ان جميع محاولات اسرائيل العسكرية ومناوراتها السياسية لا يمكن أن تغطي حقيقة احتلالها للأرض العربية ، وحيلولتها دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحق تقرير المصير فوق ترابه الوطني .

كما أن كافة هذه المناورات والأعمال القمعية لن تغطي حقيقتين أساسيتين حول احتلالها هذا : وهما عدم شرعية هذا الاحتلال أولا ثم استحالة تحقيق السلام دون انهاءه ثانيا .

لقد ضربت اسرائيل بعرض الحائط بكافة قرارات الأمم المتحدة، وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي يطالبها بوقف الاستيطان . لا بل عمدت اسرائيل الى تكريس جهود هائلة وعلى مستويات مختلفة بهدف تحويل احتلالها للأراضي العربية الى وجود شرعي . وقد مارست هذه السياسة تحت شعار خلق " حقائق جديدة "، سواء داخل الأراضي المحتلة أو في نطاق علاقاتها مع جيرانها العرب . فعمدت الى تكثيف نشاطها الاستيطاني في الأراضي المحتلة، ثم محاولة تفتيت الشعب العربي الفلسطيني ، وكذلك احتكار التفوق العسكري والابقاء على عدم توازن سافر في ميزان القوى مع الدول العربية .

لقد قامت اسرائيل بانتهاك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وخاصة الفقرة ٦ من المادة ٤٩ التي تحرم، تحت أى ظرف، تغيير الطبيعة الديموغرافية للأراضي العربية وتمنع المحتل من القيام بأى نشاط استيطاني في الأراضي التي يحتلها .

كذلك سعت اسرائيل بكل السبل ، ومن خلال أشد وسائل التعسف والعنف والارهاب، الى تدمير الوجود المادى والمعنوى للشعب العربي الفلسطيني . لقد كان فوزها مؤخرا للبنان وما تمارسه قواتها العسكرية من أعمال ضد المدنيين العزل في المخيمات الفلسطينية هناك أوضح دليل على نيتها المبيتة، وسعيها الدؤوب لعدم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني .

لقد أدت هذه السياسة، القائمة في جوهرها على محاولة تكييف المنطقة برمتها لتساير الطبيعة العدوانية والتوسعية لاسرائيل، الى ما حصل من حروب دموية في المنطقة، والى ما يعيشه الشرق الأوسط الآن من حالة توتر وفزع عارمين . هذا التوتر الذى لا يهدد أمن المنطقة وسلامتها فقط، بل ويعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر أيضا .

وما يزيد من خطورة الموقف ان اسرائيل عمدت، في اطار تبرير سياستها هذه، الى اختلاق مبررات تاريخية تلمودية تارة، وأسباب أمنية غير حقيقية تارة، تقوم في جوهرها على أن لاسرائيل الحق المطلق في ابتلاع الأرض العربية المحتلة ثم توجيه ما ترتأيه من ضربات عسكرية ضد الأمة العربية وقت ما تشاء . وقد كانت أولى نتائج هذه السياسة ما نراه الآن من تضخم في ما تدعي اسرائيل أنه مصالحتها الأمنية التي تشمل منطقة تمتد من شمال افريقيا غربا الى حدود الصين شرقا . هذا التضخم الجغرافي في اهتمامات اسرائيل الأمنية لا يوازيه إلا ادعائها التلمودية التي تذهب الى الاف السنين في بطون التاريخ .

لقد أدى هذا الواقع الى ظهور ما يسمى الآن نظرية الأمن الاسرائيلي ، القائمة على مرتكبات عدوانية بحتة تتمثل في السعي الى الاحتكار المطلق للتفوق العسكري ، ومحاولة تدمير الشعب العربي الفلسطيني ، ومحاربة أى تقدم أو استقرار عربي ، واتباع سياسة الحرب الوقائية وال ضربات المفاجئة والتوسع المستمر على حساب العرب ، والاعتماد المطلق على الحرب كخيار وحيد في علاقاتها مع الفلسطينيين والأمة العربية جمعاء ، وكذلك عدم تقدير أى موقف معتدل أو ايجابي يتخذه العرب ويقل عن الاستسلام التام .

لقد ارتبط بنظرية الأمن الاسرائيلية هذه انتهاز سياسة خارجية اسرائيلية تجاه الشعب العربي الفلسطيني بشكل خاص والأمة العربية بشكل عام ، تقوم على أساس مبدأ القوة ، والقوة فقط ، وتخلو من كل مضمون أخلاقي أو انساني . سياسة عداها الوحيد الدمار والسيطرة والمهيمنة بدلا من التعايش والتفاهم . سياسة تقوم على التطرف والارهاب بدل الاعتدال وحل المنازعات بالطرق السلمية .

وكهدف مركزي في هذه السياسة ، سعت اسرائيل الى تصوير أى تنازل أو اعتراف بحقوق العرب والفلسطينيين بأنه تهديد لوجودها . حيث عملت تحت مظلة هذا الادعاء على تبرير تعنتها المطلق تجاه مطالب الشعب العربي الفلسطيني المشروعة وعلى مقاومة أى ضغوط دولية تهدف الى حلها على الاعتراف بهذه الحقوق ، ثم تبرير نظرتها الأمنية القائمة على التوسع والعدوان . وضمن ذلك أيضا عمدت اسرائيل الى استخدام الافتراض القائل بأنه قد يكون مباحا للدولة أن تضع متطلبات بقائها فوق مصالح النظام الدولي ، لتبرير رغبة طارئة لدى تل أبيب لا تملك القوة وتحقيق مكاسب اقليمية . وباختصار ، تسعى اسرائيل ، زيفا ، الى تصوير أن العرب يريدون القضاء عليها لتبرير سعيها الحقيقي للقضاء عليهم . وهنا نستطيع فهم الادعاء الاسرائيلي بممارسة سياسة الدفاع عن النفس ، وهي تباشر أعمال السيطرة على جيرانها وتشن الحرب ضدهم ، وكذلك استخدام مبررات الأمن لتكريس سياستها الاستيطانية . فلقد خلقت آلة الدعاية الاسرائيلية التهديد العربي والفلسطيني لأنها ، وضخمته حتى تبرر ممارساتها لابتلاع الضفة الغربية وغزة ، وكافة الأراضي العربية المحتلة ، وحتى تبرر أيضا عداوتها العدوانية ضد العرب وضد الشعب الفلسطيني .

ان هذه السياسة القدرية هي التي أدت الى الجمود والتطرف الذي عانت وتعاني منه منطقة الشرق الأوسط وهي التي تقف حجر عثرة الآن في وجه كافة المحاولات والجهود المخلصة لانقاذ المنطقة من ويلات الحرب والدمار .

ان هذه السياسة هي التي تمنع تحقيق السلام من خلال تقويض دعائمه الوحيدة والاساسية ، وهي السلام مقابل الأرض كما نص على ذلك قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل الأردن على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي والى بلادى . المتحدث التالي هو ممثل مالطة الذى أعطيه الكلمة .

السيد جورج (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، بالنيابة عن وفد جمهورية مالطة ، اسمحوا لي أن أضم صوتي الى المتحدثين الآخرين وأتقدم اليكم بتبها نينا الصادقة والحرارة بمناسبة اضطلاعكم برئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير . ان المنصب العالسي الذى تضطلعون به الآن لا يمثل تشريفا لكم فحسب بل أيضا للبلاد العظيمة التي تمثلونها . ان بلدى ينظر الى العمل في ظل رئاستكم بوصفه حلقة أخرى ملهمة في تطور علاقات الصداقة والتعاون التي يعتزبها بلدانا اعتزازا كبيرا ، والتي تبلورت في الاتفاق الخاص بحيار مالطة الموقع بين بلدينا في عام ١٩٨١ . ونحن نؤكد لكم تعاونا المستمر وتأييدنا لكم في اضطلاعكم بمهامكم .

وأود كذلك أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب لخلفكم في رئاسة هذا المجلس صاحب السعادة السفير أميخا ، ممثل توغو ، عن امتناننا وتقديرنا له على قيادته الحكيمة والممتازة التي تجلست في مداولات هذا المجلس في الشهر الماضي .

ولعلم ، وكذا أعضاء المجلس ، تتذكرون أن وفد بلادى كان له شرف مخاطبة هذا المجلس في مناسبة سابقة منذ حوالي سبع سنوات ، حول المسألة المعروضة أمامنا الآن . وقد تكلم وفد بلادى آنذاك باعتباره مقررا للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وفي تلك المناسبة شرحنا الأسس القانونية والسياسية التي بنيت عليها توصيات اللجنة ، وطلبنا الى مجلس الأمن اتخاذها أساسا لتحقيق التقدم .

ومنذ ذلك الوقت انقضت عدة سنوات ، وللأسف نعلم جيدا أن فلسطين لاتزال تحتسرق في حين أن مجلس الأمن لم يفعل شيئا . وانني أشك في أن هناك منطقة أخرى في العالم آن لها أن تنعم بالسلام أكثر من فلسطين ، ولكن بدلا من ذلك فان هذه المنطقة لم تتلق الا مسراف السيف في العصر الحديث - أى النابالم والقنابل العنقودية . وانا ظل مجلس الأمن على عجزه فان الأعمال الفظيعة التي حدثت مؤخرا في العام الماضي قد تتكرر للأسف مرة أخرى .

علينا أن نتلافى هذا الاحتمال . في بياننا أمام الجمعية العامة بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ أشرنا الى المحاضر الرسمية التي تبين نط التصويت بشأن قضية فلسطين خلال السنوات السبع الماضية ، وكيف أنه يتجلى منه بوضوح أن المجتمع الدولي يريد أن يستجيب الى التطلعات العادلة والمشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير الذي لا يزال محروما منه حتى الآن . وهذا هو الأمر الأساسي الوحيد الذي علينا أن نتداركه .

بيد وأن كل الأمم تعترف بأنه لا بد لنا أن نفعل شيئا ايجابيا - شيئا سخيا وبناءً ودائما ، شيئا يعد استثمارا في المستقبل ويرمي الى تحقيق التقدم في احتمالات السلام . هنالك عدد من الخطط التي تجرى مناقشتها ، وعدد من المبادرات التي أعلن عنها ؛ الا أن اسرائيل تهاجم ذلك . انها حتى الآن ظلت تتصرف بصاف ينم عن انعدام الشعور بالمسؤولية سيئة استخدام عضلاتها العسكرية في التماسها اليأس للأمن ، بيد أن الأضواء عليها الآن وعليها أن تخطو الخطوة الصحيحة .

هناك الكثير جدا من الاحصائيات التعسفة التي يمكن أن تسرد عن انتهاك اسرائيل لمسؤولياتها بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة ، وعن تحدى اسرائيل لعدد من قرارات مجلس الأمن وعن موقف اسرائيل المتعننت حيال حقوق الشعب الفلسطيني . هذه الاحصائيات محزنة لأنها تشمل بذورا للنزاع والصراع في المستقبل . ان اجراءات القمع الاسرائيلية تمتد من مصادرة الأراضي ، الى نقل السكان ، واستخدام القوة ، وتطبيق قوانين مختلفة على السكان من ذوى الأصول العرقية المختلفة والاحتلال غير الشرعي للأراضي . هذه الاجراءات وصفها ناتان د ونفيتس ، الذي كتب عن المشاكل الاخلاقية والتماسي الانسانية في اسرائيل ، بايجاز بليغ وصراحة تامة بأنها سياسة ترمي الى " طرد جميع العرب من الأراضي المحتلة وقتل كل من يقاوم " .

بطبيعة الحال أن من الجدير بالثناء أن هذه السياسة تنتقد بصراحة . ولكن مجرد انتقادها لا يبرر أعمال القمع غير الانسانية الأصلية والسياسة الماكرة القائمة وراءها .

وانا استمرت اسرائيل في رفضها الاستماع الى نداءات ضبط النفس ، الى صوت العقل ، فان مسؤوليات مجلس الأمن ينبغي أن تستخدم من أجل المصلحة العليا للسلم . ولم يعد ممكنا

أن نسمح لإسرائيل بالمضي في جعل السلم والرفاه الاقتصادي للمنطقة وللعالم أجمع، رهينة فسي أيديها. ان مذبحه بيروت ما كان ينبغي أن تحدث؛ ولا ينبغي السماح بتكرارها في بيروت أو في أي مكان آخر.

وحتى في الوقت الذي تحترق فيه بيروت، ووسط راحة الموت المنتنة، فان بذور الأمل لم تمت تماما. ومن مصلحة الجميع أن نغذي هذه البذور لتتفتح وتنمو نمو سليما. ولكن لا يمكن تأجيل العمل الى ما لانهاية.

ان مجلس الأمن عليه الاضطلاع بدور أساسي من أجل وضع أسس السلام. وعلى غرار ما أشارت اليه اللجنة المعنية بفلسطين في تقريرها الأول في عام ١٩٧٧، وكما أشار الأمين العام في تقريره في العام الماضي فان:

"مجلس الأمن هو المكان الوحيد في العالم الذي يمكن لجميع الأطراف المعنية أن تجلس فيه على الطاولة نفسها... " (A/37/1، ص ٨)
وقد قال الأمين العام أيضا في تقريره:

"لننظر الى المشكلة التي ربما كانت أخطر مشاكلنا الدولية، ألا وهي مشكلة الشرق الأوسط. ان من الأساسي تماما اجراء مفاوضات جدية في أقرب وقت ممكن بين جميع الأطراف المعنية، بحيث تتناول المفاوضات مختلف جوانب تلك المشكلة. ولقد انقضى وقت أطول من اللازم بكثير، وضاعت أرواح وفرض أكثر من اللازم، وخلقت حالات أمر واقع أكثر من اللازم." (المرجع نفسه)

ان اللجنة تتفق مع ذلك تماما.

واللجنة ذاتها أوصت، منذ عام ١٩٧٦، بأن المجلس يمكن استخدامه "بصورة أكثر فاعلية من أجل اتخاذ خطوات بنائية نحو التوصل الى تسوية." (A/31/35، الفقرة ٥٦).
كما أعربت أيضا عن اعتقادها بأنه:

"في ضوء ما تردد عن وجود صعوبات في البحث عن تسوية سلمية لقضية الشرق الأوسط، رأى أعضاء اللجنة، في إطار اختصاصاتهم الأضيق حدودا، أن من شأن

التوصيات التالية أن تشكّل ، بتنفيذها ، اسهاما في اطار الأمم المتحدة ، وأن تكمل الجهود المبذولة نحو إقامة سلم عادل ودائم في المنطقة . * (المرجع نفسه)
 ان توصيات اللجنة هذه ما زالت دون تغيير ولم ينتقص مرور الزمن من قيمتها . وفي الوقت ذاته لم تكف اللجنة عن بذل جهودها الدؤوبة سعيا الى ايجاد حل عادل . وبناءً على اقتراح اللجنة شرعت الأمم المتحدة بالكثير من الأعمال التحضيرية حول هذه المسألة . ولن يكاد يمر أسبوع خلال الفترة الممتدة من الآن وحتى شهر آب/ أغسطس دون أن يشهد نشاطا للأمم المتحدة في الاعداد للمؤتمر الدولي المزمع عقده بشأن قضية فلسطين . لقد أيدت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة أهداف المؤتمر ؛ وكذلك توصيات اللجنة لسبع سنوات متعاقبة ، التي هي توصيات مستندة بأمانة على القرارات السابقة لهذه المنظمة .

ان هذا المؤتمر يوفر مناسبة فريدة من نوعها لكي نأخذ في الاعتبار أحداث العقـــود الماضية لنضع حلا دائما ومنصفا يحظى بتأييد عالمي ويتفق مع واقع اليوم . ويمكن لمجلس الأمن أن يعمل على تنفيذ مثل هذا الحل . هذا هو أمل اللجنة . وهذه هي رغبة الجمعية . وذلك هو التعبير الحازم عن هذا الظمأ الى اقرار السلم - أخيرا - في الشرق الأوسط .
 ان موقف بلادى بشأن هذه القضية قد تم التعبير عنه في بيان وزير خارجية بلادى عند ما ذكر أمام الجمعية العامة في تشرين الأول / اكتوبر الماضي ما يلي :

" بالنسبة للشعب الفلسطيني ، فان الطريق الى الكرامة والحرية بين طابعه
 المساوى ، كما أوضحت الأحداث الأخيرة في لبنان . ان هذه الأحداث لم تنل من عزم
 الشعب الفلسطيني على مواصلة نضاله ، ولكنها وجهت ضربة قاسية لامكانية التوصل الى
 الحل السلمي الذي كان يسعى اليه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . ان التصرفات
 الاسرائيلية قد وضعت عمدا سياسة العدوان لتكون عقبة كادراً على طريق السلام ؛ وتسببت
 بذلك في معاناة تفوق التصور للبنان ، وقامت بتمزيق أوصال هذا البلد . (A/37/PV.32 ، ص ٤٦)

" ان التهديد للسلم والاستقرار في الشرق الأوسط ، والبحر الابيض المتوسط ، الناشئ من المأساة اللبنانية والفلسطينية ، يشكل تهديدا مباشرا للسلم والاستقرار حتى في خارج المنطقة . وينبغي أن تلعب الأمم الأوروبية دورا هاما للمساعدة في التوصل الى حل يحترم الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين ويحمي ، في نفس الوقت ، المصالح المشروعة الأخرى في المنطقة . وتفخر مالطة بالدور الذي قامت به تأييدا للقضية الفلسطينية وتتعهد بالاستمرار في هذا الطريق . " (A/37/PV.32 ، ص ٤٦-٤٧)

ولذلك فانه من الأهمية بمكان أن يوحد جميع أعضاء المجلس صفوفهم في هذه المساعي المشتركة . وفي هذه المرحلة ، نستطيع جميعا بالتأكيد أن نرى أن سياسات الاستيطان الاسرائيلية أو أعمال القمع الحالية التي تمارسها اسرائيل في الأراضي المحتلة تمثل عقبة واضحة أمام احتمالات السلام . فمادرا رأينا ذلك ، وجب علينا أن نقول ذلك بصورة فردية أو جماعية ، وأن نطالب اسرائيل بايقاف سياساتها الحالية غير المقبولة ؛ وبدلا من ذلك ، لابد أن نشجعها على الانضمام الى بقية العالم في السعي الجاد لتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني ، وأن نقنعها بذلك داخل اطار التسوية الشاملة للنزاع العربي الاسرائيلي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل مالطة على بيانه ، وعلى كلماته الرقيقة التي تفضل بتوجيهها الي ، واشادته بالعلاقات بين بلدينا . والمتكلم التالي هو ممثل باكستان وأعطيه الكلمة .

السيد نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، بادئ ذي بدء ، أود أن أقدم لكم تهنينا على رئاستكم لمجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير . اننا نكس عظيم الاحترام لخبرتمكم الواسعة ومعرفتمكم بالشؤون الدولية ، اللتين ستساهمان بقسط وفير في ارشاد أعمال المجلس الهامة هذا الشهر . وأود أيضا أن أشيد بسلفكم السفير أميغا ، ممثل توغو ، الذي أدار أعمال المجلس بتفان وامتياز ونجاح كبير .

ان المجلس يجتمع مرة أخرى لبحث الحالة الخطيرة السائدة في الأراضي المحتلة ، وخصوصا السياسة الاسرائيلية المتمثلة في انشاء المستوطنات غير الشرعية في سعي اسرائيل بلا هوادة الى توسيع وتكريس احتلالها للأراضي العربية والفلسطينية . ان الحالة التي لا تزال تتردى داخل الأراضي العربية المحتلة ينبغي ألا تعاني من الاهمال بسبب المسائل الأوسع نطاقا المتمثلة في غزو اسرائيل للبنان ، وأعمالها العدوانية المستمرة في المنطقة ، وتحديدها لجميع الجهود الرامية الى تحقيق السلم .

وفي الجلسة التي عقدها المجلس يوم الجمعة ، قدم لنا السفير تروزي ، المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية ، تفاصيل عن آخر أعمال الارهاب الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة . وقد شنت أعمال عنف ماثلة ضد الفلسطينيين في لبنان ، وأبشع مثال عليها كان تدمير مركز الأبحاث الفلسطيني الذي قتل فيه أكثر من ٢٠ من الابرياء وأصيب فيه أكثر من ١٢٠ شخصا بجراح بالغة . ان هذا القمع القاسي ضد الفلسطينيين يتفاقم نتيجة لتكثيف السياسة الاسرائيلية المتمثلة في المصادرة غير الشرعية للأراضي والممتلكات الفلسطينية والعربية في الأراضي المحتلة . ويهدو أن عدوان اسرائيل ضد لبنان قد شجعها في خططها الرامية الى ادامة سيطرتها على الأراضي المحتلة في الضفة الغربية ، وغزة ، ومرتفعات الجولان ، ومدينة القدس الشريف .

وفي الأراضي المحتلة ، بما فيها القدس ، ان لسياسات اسرائيل وممارساتها هدفا واحدا يتمثل في ضم هذه الأراضي بغية اقامة اسرائيل الكبرى . وهذه السياسات والممارسات تتمثل في قمع السكان العرب والفلسطينيين ومضايقتهم ، وارغامهم على الهجرة ، وتغيير الطابع التاريخي والثقافي للأراضي المحتلة ، واغتصاب الأراضي والموارد ، واقامة المستوطنات اليهودية لتغيير الطابع الديمقراطي للأراضي المحتلة ، واتخاذ خطوات في نهاية المطاف لضمها بصورة قانونية . ان العملية المستمرة المتمثلة في انشاء مستوطنات جديدة تعد الاداة الأساسية لتحقيق هذا الهدف النهائي .

ان التقرير الموثوق به الذي نشرته لجنة مجلس الأمن التي أنشأت بموجب القرار ٤٤٦ لعام ١٩٧٩ ، قد حدد أنه بحلول عام ١٩٨٠ كانت السلطات الاسرائيلية قد صادرت حوالي ٣٣ فني

المائة في الضفة الغربية المحتلة . ويقدر الآن أن السلطة المحتلة قد اغتصبت من ٥٥ الـ ٦٠ في المائة من منطقة الضفة الغربية وأنه اقيمت أكثر من ١٣٠٩ مستوطنة في تلك الأراضي . ولم يخف قادة اسرائيل نيتهم في توطين أكثر من ٤٠٠ ألف مهاجر يهودي في الضفة الغربية أثناء فترة الأعوام الخمسة المقبلة ، و ١٤ مليون مهاجر أثناء الأعوام الـ ٣٠ القادمة .

ان معنى هذا الاستعمار الواسع النطاق للأراضي المحتلة يصبح واضحا من وصف الأراضي المحتلة باسم يهودا والسامرة في محاولة مرفوضة تماما ترمي الى دمج الأراضي في اسرائيل . من المعترف به عالميا أن لسياسة المستوطنات الاسرائيلية أخطر العواقب القانونية والسياسية . فمن الناحية القانونية ، تشكل هذه المستوطنات انتهاكا فاضحا لاتفاقية جنيف الرابعة عام ١٩٤٩ ، وتحديا سافرا لقرارات مجلس الأمن ولا سيما القرار ٤٦٥ لعام ١٩٨٠ ، الذي يقرر بصورة قاطعة :

” . . . ان كل ما تتخذه اسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادي أو التكويني الديموغرافي أو الهيكل أو المركز المؤسسي للأراضي الفلسطينية وسائر الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، أو أي جزء منها ، ليس له أي صفة قانونية ، وأن سياسة اسرائيل وممارساتها المتمثلة في توطين قطاعات من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل انتهاكا شديدا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والمعقودة في ١٢ آب/ اغسطس ١٩٤٩ ، كما تشكل عقبة كأداء أمام تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ” .

ومن الناحية السياسية ، ان سعي اسرائيل للضم المنتظم للأراضي المحتلة يقوض أساس الجهود الدولية الرامية الى تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط ، بما فيها تلك الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة . وتستهدف سياسة اسرائيل الى خلق حقائق جديدة تغلق جميع السبل المؤدية الى السلم . ان انسحاب اسرائيل بصورة فورية وغير مشروطة في لبنان هو شرط ضروري لنجاح أية مبادرة من أجل السلم . بيد أنه مما لا يمكن تصوره امكان احراز أي تقدم صوب السلم في

الشرق الأوسط ما لم تتوقف اسرائيل عن اقامة المستوطنات في الضفة الغربية . ان تحقيق الآمال التي تبشر بها خطة فاس يعتمد تماما على ما اذا استجابت اسرائيل بالكفا عن اغتصاب المزيد من الأراضي العربية . ان حكومة الولايات المتحدة التي وضعت مقترحاتها السلمية قد اعترفت أيضا بأن الدعوة الى وقف اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة شرط لا غنى عنه لاستمرار جهود السلم . ووافقت حكومة اسرائيل ، متحدية تحديا صلفا لهذا الشرط للسلم ، على اقامة المزيد من المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية المحتلة . ولا يمكن لمجلس الأمن ، في مواجهة هذا التحدي السافر لقراراته ، أن يتصل من مسؤوليته للعمل بصورة حاسمة وثابتة بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة . وفي داخل المجلس وخارجه ، يتوجب على تلك الدول التي تضطلع بمسؤولية خاصة عن صيانة السلم والأمن الدوليين ، ولا سيما الولايات المتحدة ، أن تتخذ خطوات معقولة لارغام اسرائيل على الغاء القرار الذي اتخذته مؤخرا بتوسيع نطاق المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية . وبهذه الطريقة فقط يمكن الحفاظ على أمل السلم الذي لاحت به قمة فاس ، وغيرها من المبادرات السلمية ، وتحقيق حل عادل مشرف للنزاع في الشرق الأوسط .

وفي الحديث عن السلم الدائم في الشرق الأوسط ، مازلنا على يقين راسخ بأنه لا يمكن تحقيق التسوية السياسية العادلة والسلمية للنزاع في الشرق دون انسحاب اسرائيل الكامل من لبنان ، ودون انسحابها كذلك من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها مدينة القدس الشريف ، ودون الاحترام التام للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، بما فيها اقامة دولته ذات السيادة في فلسطين .

ان على مجلس الأمن ان يتغلب على الشلل الذي يجمد جهوده الرامية الى تحقيق هذه الأهداف التي تمثل جوهر القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وينبغي ألا تكون هناك صعوبة في التغلب على هذا الشلل طالما يشارك أعضاء مجلس الأمن في القلق بشأن الأخطار التي ينطوي عليها استمرار السياسة الاسرائيلية للقمع وانشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة . ان الفشل في اتخاذ اجراء بصورة حازمة وعلى وجه السرعة في هذا الاتجاه ستترتب عليه أخطر النتائج بالنسبة للسلم الدولي ، وقد اتضح هذا من تكرار العدوان الاسرائيلي ضد لبنان في العام الماضي .

لقد تعرض جيلان من الفلسطينيين للعنف والارهاب ، أو لقسوة المنفى . ان مأساتهم تتمثل في المذبحة التي تعرض لها آلاف الرجال والنساء والاطفال الابرياء في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين . ان ما أبداه الفلسطينيون وقيادتهم من الشجاعة وضبط النفس في مواجهة القمع المطلق حظي باعجاب العالم . ورغم أن العالم قد شعر بالمهم بشكل عميق فان شيئاً لم يتخذ لاعادة حقوقهم الوطنية ووطنهم . يقع على مجلس الأمن التزام تاريخي ازاء الشعب الفلسطيني بانهاء الفصل المأساوي لمعاناته ومأساته . وسوف يترتب على الفشل في تحقيق ذلك الاضعاف التام للثقة الدولية بدور المجلس بوصفه الأداة الأساسية لصيانة السلم والأمن الدوليين ، ولتعزيز نظام عالمي يقوم على أساس العدالة ومبادئ الميثاق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل باكستان على الكلمات الطيبة التي

وجهها اليّ .

السيد ناتورف (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي - في مستهل

بياني - ان اتقدم اليكم - سيدى الرئيس - بالتهنئة ، بمناسبة توليكم رئاسة المجلس عن شهر شباط/فبراير . ويسعدنا أن نرى في مقعد الرئاسة مثلاً لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وهو بلد اشتراكي شقيق لبولندا له علاقات من الصداقة والتحالف والتعاون معه . لقد عرفت عنكم خبرتكم الدبلوماسية العريضة ، وقدرتكم ، اللتين بدتا مرات عديدة في مجلس الأمن وفي محافل أخرى تابعة للأمم المتحدة خلال المفاوضات الصعبة والملحة . اننا نعلم انكم ستقودون اعمالنا بنجاح وستقومون بالالتزامات الواقعة علينا ، ونتمنى لكم كل نجاح في القيام بعملكم الهام والصعب .

أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للاسهام الذي قام به سلفكم في رئاسة المجلس ، السفير اميغا ، ممثل توغو الذي قاد عملنا بحكمة ومهارة فائقتين خلال شهر كانون الثاني /يناير .
 منذ أقل من نصف عام ، عقد المجلس - وقد روعته مذبحه الفلسطينيين المدنيين في بيروت - لادانة هذا العمل الاجرامي . وخلال المناقشة التي سبقت اتخاذ قرارات تدعو الى احترام حقوق السكان المدنيين ، أعرب المتكلمون جميعا عن الاحساس بالصدمة ازاء تلك الفظائع المتعمدة . كما تم التأكيد بقوة على مسؤولية مرتكبيها ، وعلى السياسة التي أدت الى وقوع هذه الخسائر والمعاناة البشرية .

واليوم نجتمع مرة أخرى لمواصلة مناقشة السياسة التي تتعلق بالضم الزاحف للأراضي العربية المحتلة والتي تمارسها السلطات الاسرائيلية بشكل يتنافى مع القانون الدولي والقرارات المتعددة لمجلس الأمن والأجهزة الاخرى التابعة للأمم المتحدة .
 لسنا بحاجة الى أن نثبت أن التوسع في انشاء المستوطنات الاسرائيلية الجديدة ، والاستيلاء على الممتلكات العربية للقيام بتلك المشروعات ، واتخاذ بعض الاساليب مثل تدوير واغلاق المنشآت السكنية والتجارية ، كل هذا انما يشكل جزءا لا يتجزأ من تلك السياسة . ويتم هذا تحديا لاحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وانتهاكا بصورة صارخة لمقررات مجلس الأمن ، وبإستهانة كاملة بالقانون الدولي .
 ليست هناك أيضا حاجة لاثبات أن هذه الانشطة الهدامة انما تستهدف تغيير وضع الأراضي العربية المحتلة . وان الشواهد على التوسع الاسرائيلي يوفرها الضم من جانب واحد للجزء الشرقي من القدس ، وهو جهد استعماري متعمد يؤدي الى الاحتواء الاقتصادي والاداري التدريجي للضفة الغربية وقطاع غزة من جانب اسرائيل ، ومد نطاق النظام القانوني والاداري على مرتفعات الجولان ، والممارسات ذات الطابع المريب في الجزء الجنوبي من لبنان ، وكذلك الشواهد التي وردت في بعض بيانات كبار المسؤولين الاسرائيليين ، وكل هذه تقدم دليلا آخر على السياسة التوسعية لاسرائيل .
 وهذه الممارسات - التي تقترب بالاشكال المختلفة للقمع والارهاب - لا تخفي النوايا الحقيقية للفرقة .
 في يوم الجمعة الماضي ، استمع المجلس الى بيانين في هذا الصدد القاهما مثلا سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية . ان القضايا التي تم طرحها لتوضح بشكل مروع تلك السياسة التي تمارسها السلطات الاسرائيلية .

ان موقف بولندا فيما يتعلق بالسياسة الاسرائيلية في اقامة المستوطنات في الأراضي العربية بصفة خاصة ، والحالة في الأراضي العربية المحتلة بصفة عامة ، موقف معروف تماما . لقد تم طرحه في مناسبات متعددة خلال المناقشات في هذه القاعة ، وكذلك في محافل أخرى . كما تم الاعراب عنه من بين أمور أخرى - في ردنا على مذكرة الأمين العام المتعلقة بالقرار د ل ط - ٩ / ١ بتاريخ ٥ شباط / فبراير ١٩٨٢ .

لقد أدت دائما بشكل حازم ومنهجي سياسة العدوان والضم الاسرائيلية بكل أشكالها . وعارضنا بقوة السياسة الاسرائيلية للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية . وطوال سنوات وحتى الآن ، نوضح أنه لا يمكن التوصل الى تسوية تحقق السلم والأمن الدائمين لجميع دول وشعوب المنطقة الا عن طريق التوصل الى حل شامل وعادل ، وأن الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية ، بما في ذلك القدس العربية ، هو شرط مسبق لذلك .

ونوضح طوال سنوات أن سياسة السلطات الاسرائيلية ، التي تؤيدها حليفها الاستراتيجي الولايات المتحدة ، لا يمكن أن تؤدي الا الى تعميق الازمة . ولا يمكنها الا أن تصعد من تهديدات اندلاع محرقة في تلك المنطقة الحساسة على نطاق واسع ، بما تحمله من نتائج وخيمة العواقب من الصعب التكهن بها .

ان العدوان الاسرائيلي المستمر في الشرق الأوسط - الذي يتجلى ، من بين أمور أخرى ، في الاحتلال المستمر لاجزاء من لبنان من جانب قوات مسلحة اسرائيلية بمساعدة وكيلها المستق قوات الأمر الواقع - ينبغي النظر اليه بمستوى أوسع من الأبعاد الاقليمية . انه يمثل جزءا من اسلوب المواجهة الذي تنتهجه السياسة الامبريالية التي تمارس من موقع القوة وتؤدي الى مزيد من زعزعة الاستقرار في العالم وزيادة التوترات الدولية .

ان هذه السياسة هي سياسة تنتهك مبدأ عدم جواز احتلال الأراضي الأجنبية بالقوة واكتسابها عن طريق هذه الوسائل . انها سياسة فرض الحلول المنفصلة غير العادلة على الآخرين سواء كان ذلك تحت قناع كامب ديفيد أو وفقا للخطة الأخيرة التي تستهدف دعم المصالح الأمريكية في المنطقة، وان كانت اسرائيل قد رفضتها . ان هذه الحلول لا صلة لها بمصالح شعوب الشرق الأوسط أو مصالح تعزيز السلم والأمن الدوليين .

وقد ذكر وزير خارجية جمهورية بولندا الشعبية، السيد ستيفان أولزوفسكي في خطابه أمام الجمعية العامة من جلسة أمور :

" ان السلم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق كمحصلة لحلول واتفاقات انفرادية بل لتسوية كلية شاملة تقوم على أساس احترام الحقوق العادلة والأساسية لكل الأطراف ، وعلى وجه الخصوص حق شعب فلسطين في اقامة دولته الخاصة به . " (A/37/PV.5 ، ص ٦٦)

ان غبار ودخان العدوان الاسرائيلي لم ينحسرا بعد عن لبنان . فالقوات الاسرائيلية لم تنسحب بعد . والسلم لا يزال أمرا يتعين انتظاره في الشرق الأوسط . ان مشكلة الشرق الأوسط لا يمكن حلها الا من خلال النهج الشامل . واليوم ان ينظر مجلس الأمن في مسألة اقامة المستوطنات غير المشروعة على الأراضي العربية والتوسع فيها ، ينبغي أن ندرك أن هذه المسألة الفاتكة الأهمية هي جزء من هذه المشكلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل بولندا على الكلمات الرقيقة التي

وجهها لي ولبلدي .

السيد لينغ كسغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : بادئ ذي بدء أود أن أهنيكم

باسم وفد الصين على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . وأود أيضا أن أعرب عن خالص التقدير لسلفكم سعادة السفير أميغا الذي مكنت خبرته الدبلوماسية وجهوده التي لا تعرف الكلل مجلس الأمن من أن يضطلع بمسؤولياته بنجاح في الشهر الطاسي .

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي يدلي فيها وفد الصين ببيان في مجلس الأمن هذا العام، فانني أعتزم هذه الفرصة لأتقدم بأحر آيات الترحيب بزملائنا الجدد السادة ممثلي باكستان ، وزمبابوي ، ومالطة ، ونيكاراغوا ، وهولندا . ان خبرتهم وحكمتهم والتزامهم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة كل ذلك

دون شك سيمكّن مجلس الأمن من الاضطلاع بصورة أكثر فعالية بالمهام السامية المناطة به بموجب الميثاق . انني أتطلع - ووفدى - الى التعاون المثمر معهم ومع وفودهم . وعلاوة على ذلك ، أود أن أشيد بزملائنا الذين انتهت مدة عضويتهم السادة ممثلي اسبانيا ، وايرلندا ، وبنما ، والهند ، واليابان لمساهماتهم المعروفة لدينا جميعا في مجلس الأمن . ان وفد الصين يأمل باخلاص أن يواصل مجلس الأمن الاستفادة من مساهماتهم الغنية .

ان التطورات الأخيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين تثير عيق القلق . لقد رفضت السلطات الاسرائيلية تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، وكثفت سياستها التوسعية والاستعمارية في الأراضي المحتلة ، وطبقت التدابير القمعية ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية في محاولة لادامة احتلال تلك الأراضي الفلسطينية وضماها . لقد عمدت السلطات الاسرائيلية مؤخرا الى تصعيد اقامة المستوطنات في الضفة الغربية متحديا بذلك ادانة الرأي العام العالمي . فمنذ فترة قصيرة ، وافقت السلطات الاسرائيلية على اقامة أربع مستوطنات اضافية في الضفة الغربية وأعلنت عن عزمها على توطين مئات الألوف من الاسرائيليين في الضفة الغربية خلال السنوات الخمس المقبلة .

ومن أجل تحقيق خطة التوسع هذه ، تقوم السلطات الاسرائيلية بصورة غير شرعية بمصادرة قطع واسعة من أراضي سكان الضفة الغربية ، وتقوم بالاستيلاء على المساكن المدنية وهدمها ، وبتشريد المئات بل والألوف من الأسر الفلسطينية التي حرست الآن من الأراضي التي عطت فيها لأجيال . فضلا عن ذلك ، فان السلطات الاسرائيلية تخضع العمال والمدرسين والطلبة والكسّاب والصحفيين الفلسطينيين الذين يعارضون سياستها الاستعمارية في الأراضي المحتلة للاعتقال التعسفي وأعمال التفتيش والاستجواب . وتقوم عن عمد باغلاق المدارس الفلسطينية وتستخدم القوات المسلحة لقمع المظاهرات فارضة بذلك على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة حالة من الارهاب بكل معني الكلمة . كل هذا أدى الى تفاقم الحالة المتوترة أصلا في الضفة الغربية .

ولا بد أن نشير أيضا الى أن القوات الاسرائيلية المعتدية التي غزت لبنان قد اتخذت تدابير وحشية لقمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان . وقد كشفت سلسلة الحوادث الأخيرة عن ارتكاب مجازر منتظمة من قبل القوات الاسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين في لبنان . وان مصير أعداد كبيرة من الفلسطينيين الذين اعتقلتهم القوات الاسرائيلية غير معروف .

وبالنظر الى عبر أهوال صبرا وشاتيلا، فان هذه التطورات الجديدة لا بد أن تلقى الاهتمام

الجدى من جانب المجتمع الدولي .

ان المسألة قيد البحث اليوم لا تتعلق فقط بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بل تمس

أيضا تطور الحالة في الشرق الأوسط برمتها ، والتسوية الشاملة والعدالة لمسألة الشرق الأوسط .

ولذلك فانه يتعين على مجلس الأمن أن يشجب بشدة سلوك اسرائيل العدواني والتوسعي ، وأن ينظر

في اتخاذ تدابير فعالة لوقف التوسع الاسرائيلي في الأراضي المحتلة وأن يرغم اسرائيل على الانسحاب

من جميع الأراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل الصين على كلماته الرقيقة . المتحدث

التالي هو ممثل الجزائر، وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس ، وأن يدلي ببيانه .

السيد سحنون (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحوا لي ، سيدي ، أولا

بأن أعرب لكم نيابة عن وفد بلادى عن أحس وأخلص التهاني لتسنىكم رئاسة مجلس الأمن . ومط يزيد

من سعادتى وسعادة وفد بلادى أنكم تمثلون بلدا يقيم مع الجزائر علاقات مثالية من الصداقة والتعاون .

ان كفاءتكم التي دلتم عليها في مناسبات عديدة، فضلا عن سعة اطلاعكم في المسائل الدولية، هما

ضمان لنجاح أعمال المجلس .

وانني أغتنم هذه الفرصة لكي أتوجه كذلك بتهاني الوفد الجزائري الى سلفكم السفير أميغا الممثل الدائم لتوغو ، الذي أدار خلال الشهر المنصرم أعمال مجلس الأمن بالحكمة والكياسة المعروفتين عنه .

ان وفد بلادى سعيد للغاية لأنه يرى أن بلدانا تقيم مع الجزائر علاقات ممتازة مثل باكستان ، وزمبابوى ، ومالطة ، ونيكاراغوا ، وهولندا تحتل مقاعدها اليوم في مجلس الأمن ، ونود أن نعرب عن أطيّب تمنياتنا لها بالنجاح في المهمة الجسيمة التي تنتظرها .

لقد اتاحت لوفد بلادى الفرصة عدة مرات لكي يعرب في هذا المكان ، وفي أماكن أخرى ، عن انشغاله وقلقه العميق ازاء الموقف بالغ الحرج السائد في الأراضي العربية المحتلة .

لقد طلب عقد اجتماع لمجلس الأمن ، على ما نذكر ، في تشرين الثاني /نوفمبر الماضي ، بعد اعلان الهيئات الرسمية الاسرائيلية لخطة تهدف الى اقامة عشرات المستوطنات لأهداف واضحة معلنة تتمثل في تغيير البنية الديموغرافية للأراضي العربية ، بحيث تصبح عملية الاستيلاء على الموارد والممتلكات العربية من جانب قوات الاحتلال عملية لا رجعة فيها ، والنتيجة المنطقية لذلك بطبيعة الحال تتمثل في ضم الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ .

لقد كان المرء يتصور في بعض الأحيان أن ادانة هذه السياسة الاجرامية من جانب المجتمع الدولي ، والتقارير الحافل بالمآسي الخاص باللجنة المكلفة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية ، سوف يكون لهما أثر رادع على القادة الاسرائيليين .

وبالمثل ، فان مشاعر الاستبشاع التي تولدت عن العدوان الرهيب على الأرض اللبنانية والمذابح الفظيعة التي تلت ذلك ، كان يمكن أن تحمل على الاعتقاد بأن أثر هذه المأساة سوف يحمل القادة الصهاينة على الالتزام بمزيد من الانضباط واحترام حقوق الانسان .

وللأسف ، فقد تحدى القادة الاسرائيليون صرخة المجتمع الدولي ، بما فيه اولئك الذين يقدمون لهم الدعم المالي ، والعسكري ، والدبلوماسي ، وواصلوا بنفس الاستهتار ونفس الوحشية سياستهم القائمة على الغزو والعدوان ضد الشعوب العربية في المنطقة ، وبصفة خاصة ضد الشعب الفلسطيني الذي يطارد حتى النهاية .

ان استمرار سياسة انشاء المستوطنات لم يتوقف لحظة . بل انه في الآونة الأخيرة ، وفي يوم ٢ شباط /فبراير على وجه التحديد ، استولت السلطات العسكرية الاسرائيلية على

٢٨٠٠ هكتار من الأراضي العربية الصالحة للزراعة المجاورة لقرية سالم ، بالقرب من نابلس ، في شمال الضفة الغربية المحتلة . وفي نفس الاسبوع ، تمت صادرة ٤٠٠ هكتار من الأراضي العربية المجاورة لقرية دير ديوان ، القريبة من رام الله ، من الأسر العربية التي رفضت التعويضات التي عرضتها عليها السلطات . وقد أعلنت جريدة هاآرتس يوم ٣٠ كانون الثاني /يناير عن الاستيلاء على ٢٠٠٠ هكتار في مختلف قطاعات الأراضي العربية المحتلة القريبة من الحدود السابقة لحرب ١٩٦٧ ، وذلك بهدف توسيع المستوطنات الاسرائيلية .

وفضلا عن ذلك ، فان أعمال الاستفزاز ضد سكان الأراضي المحتلة والانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان ، وهو ما يعترف به الضباط والجنود الاسرائيليون الذين نددوا برئيس الأركان ، أصبحت معروفة وشائعة الآن .

ألا تشكل عمليات الاكتشاف الأخيرة لجثث العديد من الأشخاص الذين قتلوا بالقرب من مخيمات اللاجئين في الأنصار وعين الحلوة في جنوب لبنان ، وأعمال التفتيش المتكررة والاعتقال للفلسطينيين في صيدا وغيرها ، الشق الآخر للسياسة التي ترمي الى الإبادة ، أي الى ايجاد " حل نهائي " للمشكلة الفلسطينية ، اذا شئنا استخدام هذا التعبير الذي الصيت السيء .

وعلى ذلك فان من المفهوم أن يتلقى الشعب الفلسطيني بهشاعر عدم الاكتراث وخيبة الأمل النتائج التي توصلت اليها اللجنة المزعومة للتحقيق في مذابح صبرا وشاتيلا . فكما قال بحق عمدة الخليل ، ان نشر استنتاجات لجنة التحقيق كان ينبغي أن تعقبه محاكمة المجتمع الدولي للحكومة الاسرائيلية ، ليس فحسب بسبب موقفها أثناء مذابح صبرا وشاتيلا ، ولكن بسبب سياستها بصفة عامة ضد الشعب الفلسطيني .

ان هذه السياسة الاجرامية ليست بالجديدة وهي لا تدعو الى الدهشة اذ أنها تنطلق من فلسفة كانت تغذي دائما الأحلام الجنونية لبعض القادة الصهاينة ومنهم بيغن نفسه . ومنذ بضعة عقود من الزمان ، وهذه الفلسفة الصهيونية تسعى باسم دافع جنونية ومضللة يقال أنها مستوحاة من الكتب المقدسة ، من أجل توسيع مجال النفوذ الاسرائيلي الى المنطقة كلها ، والى خلق جو دائم من عدم الأمن والحرب . وقد قال موسى ديان بفخر

" لقد وجدنا بلدا عربيا فجعلنا منه بلدا يهوديا " وذلك في عام ١٩٧٢ ، عندما كان وزيراً للدفاع . وأن بيغن نفسه الذي يتحدث عن يهودا والسامرة قال منذ ١٩٦٧ ، أنه لا بد من تهويد الأراضي المحتلة كما فعلنا قبل ذلك في يافا وحيفا . وقد اقتبس السيد هالفي تعبيرا استخدمه أحد الصهاينة النشطين اذ قال :

" اننا لا نستطيع أن نتصور مشهد أرض لا يسكنها اليهود "

كما قال أيضا

" وبمعونة الله سوف نتمكن من الإقامة ليس فقط على جبل آرات في شمال تركيا حيث جنحت سفينة نوح ، بل أيضا في اليمن التي كانت وطننا محبا لسيدنا سليمان . . . " . وتورد جريدة هآرتس تفاصيل دقيقة عن تعبئة يهود التمه لتمويل عمليات الاستعمار الجارية . فلقد كتبت الجريدة تقول في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ :

" توجد الآن خطة تمويل للمستوطنات تنفذ في المجتمعات اليهودية في

الشتات : ففي الولايات المتحدة هناك سكان من كوفيار عربا قد كونوا صند وقسا خاصا للمستوطنات في منطقة الخليل . وفي جنوب افريقيا ، تشن حملة من جانب تساي سالونين وهو عنصر نشط آخر في جماعة غوش اومنيوم . وهناك اتجاه لبناء مدينة لمناحي الهبات ، وتوجه الجهود الآن لجلب مهاجرين لسكانها " .

ومن أجل تحقيق غاياتهم ، لا يتردد القادة الصهاينة في استخدام أية وسيلة .

وقد ذكرنا بعض أساليبهم وهي تشمل التخويف والطرده وعمليات الحبس الجماعي ، والاستيلاء على الأراضي ، واللجوء الى القوانين القمعية التي يرجع بعضها الى عهد الانتداب البريطاني ، وعمليات العقاب ، والمذابح التي جرت للفلسطينيين أخيرا في لبنان وسواها ، والتي شهدها العالم أجمع عن طريق وسائل الاعلام .

ان الفلسطينيين الذين يقمعون اليوم أو يطردون من بلادهم من جانب دعاة عقيدة عنصرية يتوجهون الآن للمجتمع الدولي ولكنهم لا يلقون الا الصمت والتواطؤ ، وخاصة من قادة تلك البلدان التي تنطلق منها الدعاية الصهيونية والتي عملت الدعاية الصهيونية كذلك على

تخدير جزء كبير من رأيها العام . وينبغي أن نذكر هذه القوى بأنها تتحمل مسؤولية كبرى أمام التاريخ لاحتضانها هذا الكيان التوسعي ، الذي لا يكتفي بطرد كل السكان من أراضيهم ولكنه يتعقبهم لقتلهم فيما وراء الحدود . اليوم في لبنان وغدا أين ؟ .

ان التدابير التعسفية التي اتخذت انتهاكا للقانون الدولي التقليدي من جانب السلطات العسكرية الاسرائيلية ضد سكان الجولان السورية والتي ترمي الى اتمام اصفاء الطابع الصهيوني على هذا الاقليم وتغيير مركزه القانوني ، تشهد بالطابع الشوفيني للقادة الاسرائيليين ، وباصرارهم على متابعة تحقيق حلمهم الذي يتمثل في اسرائيل الكبرى .

ان الأوضاع التي يعيشها سكان الجولان بعد ضمها في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ من جانب قوات الاحتلال ، هي مدعاة لأبلغ القلق لأنها تنطوي على مخاطر كثيرة تهدد باندلاع حريق مروع في المنطقة بأسرها .

ان مجلس الأمن الذي ندد في ذلك الحين بذلك العمل من أعمال القرصنة الموضوع في قالب قانوني ، مطالب بأن يكرر ادانته لهذا الرفض غير المقبول للاذعان لقواعد الأخلاق والقانون الدولي ، لأنه يشكل سابقة خطيرة وتحديا مشينا لمنظمتنا .

لقد استطاعت منظمتنا بعد قدر من التخطيط وبعد أن التزمت طوال عقدين ونصف صمتا ، قد يوصف بأنه صمت المتآمر ، استطاعت أن تحدد السبب الأساسي لنزاع الشرق الأوسط .

اذ رفعت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين — بشجاعة — القناع عن مأساة حدثت منذ خمسة وثلاثين عاما ، واعترفت بأن القضية الفلسطينية تشكل لب مشكلة الشرق الأوسط ، كما اعترفت بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وكرست الصفة الشرعية الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل لهذا الشعب .

ومن ذلك الحين كررت الجمعية العامة مرارا، وبأغلبية ساحقة، تأييدها للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وطلبت من الدولة القائمة بالاحتلال أن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة . ان التطورات المأسوية الأخيرة التي وقعت في هذا الجزء من العالم مقرونة بموكب الاستفزات، التي كشفت لنا وسائل الاعلام كامل هولها، ينبغي أن تسترعي مرة أخرى اهتمام المجتمع الدولي العنصر الأساسي الذي لا غنى عنه في أية تسوية عادلة مشرفة لمشكلة الشرق الأوسط، وأعني بذلك الدولة الفلسطينية .

لقد حان الوقت لهذا المجلس، الذي تشرى أعماله الاسهامات القيمة للأعضاء الجدد من البلدان المؤيدة للقضايا العادلة، ان يراجع موقفه وأن ينسّق عمله مع عمل الجمعية العامة حتى يمكن للشعب الفلسطيني الذي راح ضحية للظلم التاريخي أن يستعيد الأرض التي طرد منها والممتلكات التي سلبت منه، حتى يمكن للسلام والوثام أن يعودا الى هذه الأرض الشهيدة، مهد الحضارات وملتقى الإنسانية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي

وجهها لشخصي .

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية ايران الإسلامية . وأدعوه لأن يشغل مقعدا على محاولة المجلس

ولأن يلقي كلمته .

السيد رجائي - خوراساني (جمهورية ايران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أشكركم، سيدي الرئيس، لأعطائي الكلمة وأهنئكم باخلاص لتبوؤكم رئاسة المجلس هذا الشهر الذي يعقد فيه جلسات هامة جدا . وأعتقد أنه بفضل معرفتكم وخبرتكم السياسيتين الواسعتين سوف تسهون في نجاح هذا المجلس في تحقيق نتائج ناجحة مثمرة .

وبعد ثلاثة شهور من الجهد الشاق في الجمعية العامة نعود مرة أخرى الى حيث كنا منذ

٣٥ عاما وأعني بذلك الغزو الصهيوني لفلسطين . وكما يتبين لأعضاء المجلس، رغم القرار الماكس-١٨

(٢-١) الصادر عن الجمعية العامة - الذي جاء نتيجة لمؤامرة حيكت ضد الفلسطينيين منذ ٣٥ عاما

ونفذ بدعوى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين - فان السلم والأمن قد غابا عن منطقتنا منذ ذلك الوقت .

ان تفهم وفد بلادى لهذا الموقف المزمع يتمثل في أن الصهيونية لم تزرع في فلسطين للحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ان الحقيقة التاريخية المعاكسة لذلك هي أن احتلال فلسطين من جانب المعتدين الصهاينة والاعتراف الرسمي بهذا الاحتلال من جانب الأمم المتحدة في ذلك الوقت همما مؤامرة استعمارية ضد مسلمي الشرق الأوسط بوجه عام والفلسطينيين بوجه خاص ، ويشكلان انتهاكا صارخا للسلم والأمن الدوليين .

ورغم عدد كبير - متزايد لحسن الحظ - من الحالات التي تعد دليلا على حسن النوايا فسي الأمم المتحدة ، وحتى في مجلس الأمن ، ان من الافراط في التفاؤل أن نعتقد بأن الاتجاه العام لهذا الجهاز الدولي قد تغير بشكل كبير . وذلك ببساطة لأن الدول الشيطانية التي ما فتئت تهيد المعتدين الصهاينة في المنطقة ما فتئت تهيد هم في الأمم المتحدة لدرجة أنها لا تتردد في تهديد الأمم المتحدة من أجل سحق أية مقاومة ضد تواجد ذلك الكيان السياسي المزيف في هذه الهيئة الدولية .

وعلاوة على ذلك ، ان الفلسفة الكامنة وراء انشاء الأمم المتحدة لم تكن الدفاع عن المقهورين - أو منع العدوان أو استئصال شأفة الاستعمار ، بل كانت الحفاظ على السلم والأمن كما عرف ذلك مؤسسو هذا النادي الدولي ، والحفاظ على السلم والهدوء الدوليين والحفاظ على الوضع الدولي الذي كان سائدا في ذلك الوقت لمصلحة الدول الحاكمة والدولتين العظميين . لذلك ليس هناك مثال واحد نجد فيه - حسب أية أزمة أو مشكلة دولية ضد مصالح الامبريالية الغربية أو الشرقية .

والأمم المتحدة لم تتمكن ولم يكن بوسعها انهاء حرب فييت نام وليس بوسعها منع دعم الولايات المتحدة للنظام غير الانساني في جنوب افريقيا ؛ والأمم المتحدة ليس بوسعها اجبار الجيش الروسي على الانسحاب من افغانستان . وبالمثل فان الأمم المتحدة ليس بوسعها أن تستعيد الحقوق المفتصبة للشعب الفلسطيني . لذلك فاننا نرى أن أي نجاح للفلسطينيين في الأمم المتحدة سيكون ، الى أقصى حد له ، في شكل قرار مهدي آخر ، واذ كان قويا لدرجة اعتباره نصرا سياسيا فستستخدم بلا شك الولايات المتحدة ، الدولة الامبريالية ، حق النقض ضده .

كما أننا نرى أن التاريخ السياسي لفلسطين المحتلة معروف تماما للمسؤولين بالأمم المتحدة

كما هو معروف للدول الأعضاء فيها . كيف يمكن ان نل لمشكلة أن تصبح جزءا لا يتجزأ من كيان الأمم المتحدة ومع ذلك تظل غامضة °
وعلاوة على ما سبق فان معظم الدول الأعضاء التي تنتمي الى العالم الثالث قد توفرت لديها خبرة مباشرة بالاستعمار . ومن ثم فان السبب في عدم اتخاذ قرار سياسي جدي ضد قاعدة الصهيونية يرجع الى آليات المناورة والتدخل الامبريالي . وهكذا نجد أنه طالما وجد الصلف العالمي وأنابه كما هو الحال الآن سيكون من العبث توقع معجزة في الأمم المتحدة لصالح الفلسطينيين . وعند هزيمة امبريالية الولايات المتحدة وعملائها الانلاء في المنطقة لن تكون هناك حاجة لكم الهيئة الدولية أو - على الوجه المتفائل - سوف تنعم الأمم المتحدة بنفسها أيضا بمزيد من الاستقلال عن نفوذ هذه الدولة العظمى وسوف تعمل بشكل رشيد صحيح .

ويأمل وفد بلادى أن يلقي اشتراكنا بعض الضوء على هذه المسألة وأن يؤثر بالنتيجة على الوعي الدولى بطريقة تمكن الكثيرين من المقهورين من الوقوف في وجه الصلف الدولى . ان المرحلة الحالية من المؤامرات الصهيونية ضد الفلسطينيين حاسمة جدا . وقد أعلنتا تكرارا ان الصهاينة ينوون الحاق الضفة الغربية وقطاع غزة بالمنطقة التي يحتلونها ، بشكل دائم . وقد ذكر آشرماني في هذا الصدد في مقال نشرته جيروزاليم بوست بعنوان " القاء اللوم على الولايات المتحدة " في ٣ شباط/فبراير ١٩٨٣ :

" بيد أن السياسة الامريكية الحالية لا تخدم أى هدف مفيد . فالربط يناسب بيغن وشارون تماما . فهما يتحركان ببطء في مفاوضات لبنان ليس لأنهما يريدان البقاء هناك ، بل لأنهما يريدان البقاء في الضفة الغربية " . ان مسرحية استقالة شارون يجب ألا تتخذ أى شخص يتصف بالواقعية . ان السياسات الاجرامية للصهاينة بدأت قبل عضوية شارون في الجهاز الحاكم للنظام الصهيونى الغاصب بفترة طويلة ، وستستمر بعده بفترة طويلة أيضا . وليست استقالته الا علاجا مهدئا ييسر استمرار العدوان والقيام بمناورات للحصول على التعاطف مع الصهاينة المجرمين الذين كسرت جرائمهم في صبرا وشاتيلا الرقم القياسي لجرائم النازيين . وفي نفس الوقت بدأ الصهاينة مؤامرة أخرى داخل الأراضي المحتلة . فقد نشرت جريدة جيروزاليم بوست في نفس العدد مقالا آخر تحت عنوان " سكان الضفة الغربية يبحثون ' اتفاقية للسلام ' " . ووفقا لهذا المقال يقوم المعتدون بتشكيل مجموعة سياسية فلسطينية مزيفة موالية للصهاينة لتفتيت الجبهة الموحدة لنضال الفلسطينيين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . غير أنه يتوجب عليهم أن يفهموا أنه ليس هناك أى مجال لأن تضلل هؤلاء المؤامرات الخسيسة المناضلين الفلسطينيين ، أو حتى الأمم المتحدة .

لقد قلنا من قبل ان فلسطين أرض اسلامية وان احتلالها يثير قلق جميع المسلمين بغض النظر عن انتماءاتهم القومية . ان مسلمي الشرق الأوسط ، برغم الهيمنة الامبريالية وبرغم الموقف الخانع الذي يتخذه بعض الملوك والرؤساء في العالم الاسلامي ، سيواصلون كفاحهم ضد القاعدة الصهيونية . وما يتسم بالأهمية في المرحلة الحالية هو أن تمارس الأمم المتحدة

شيئا من الاستقلالية وأن تتخذ موقفاً بناءً يحظى ببعض الاحترام من لدن الأمم المسلمة المقهورة لكيما تسهم تلك الأمم في تحرير هذه الهيئة الدولية من سيطرة الدولتين العظميين . ويجدر بالمسلمين أن يمثلوا للآية القرآنية التي تقول :

" فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله وأعلموا ان الله

مع المتقين " . (سورة البقرة ، الآية ١٩٤)

ومن الأهمية البالغة بمكان ألا يقع مجلس الأمن في فخ كامب ديفيد أو فخ فاس أو فخ الملك فهد أو أي فخ آخر ، وأن يقف المجلس ، بدلا من الانحياز لأي من هذه المخططات الشيطانية الغادرة ، الى جانب الجماهير المسلمة بغية استعادة الحد الأدنى المقبول من الهيئة الدولية .

ان الامبريالية الامريكية في هذه المرحلة ستسرف في هذه المرحلة بقرار ضعيف اللهجة يسمح لها بأن تتظاهر بالوقوف الى جانب العرب بغية خداع الجماهير في العالم العربي ، وتيسير تنفيذ مخطط الرئيس ريغان ضد فلسطين والفلسطينيين . وأي قرار بناءً يقدم في هذه المرحلة يجابه بممارسة حق النقض عادة ؛ واذ لم تمارس الولايات المتحدة حق النقض ضد قرار ما فانه يستخدم كوسيلة لتعزيز قبضة الحكومة الامريكية على المنطقة بالتستر على طابع سياسات الولايات المتحدة وعلى عملاتها .

لهذا يطلب وفد من المجلس ألا يتنازل . ولعل المجلس يتذكر ذبح الآلاف من الفلسطينيين الأبرياء من جميع الأعمار في صبرا وشاتيلا . وسيكون المجلس مسؤولا عن جميع جرائم الاحتلال الصهيوني اذا تجاهل مسؤوليته الجسيمة ازاء فلسطين والشعب الفلسطيني . ولا بد للمجلس أن يظهر لبقية العالم ان الأمم المتحدة لم تعد ناديا داليا مقصور العضوية يخدم أمم العالم الصغيرة التي تلتجئ اليه بالكثير من حسن النية والاخلاص . ان جمهورية ايران الاسلامية ، حكومة وشعبا ، مصممة على الوقوف الى جانب أشقائها وشقيقاتها الفلسطينيين مهما كان الثمن . وآمل أن يعمل المجلس اليوم بطريقة لا تدفعه في المستقبل الى الأسف على سجل اليوم .

ان جمهورية ايران الاسلاميـة ، حكومة وشعبا ، تدين بشدة الفظائع الصهيونيـة التي ترتكب في فلسطين المحتلة . وندين المؤامرات الوطنية والدولية التي فرضت ، بصورة تتعارض مع جميع مبادئ العدالة والأخلاق والاعراف الدولية ، القاعدة الصهيونية للامبريالية على مسلمي الشرق الأوسط . ان جمهورية ايران الاسلاميـة ، حكومة وشعبا ، لا يمكنها أن تقبل هذه الوسائل المفضوحة التي انتهكت السلم والأمن الدوليين في منطقتنا تحت ستار صيانة السلم والأمن . وندين بشدة أي تساهل مع الغاصبين الصهاينة أو تقديم التنازلات لهم ، سواء صدر عن الدول الامبريالية أو عن عملائها في الأوساط الحاكمة في منطقتنا .

وندين بشدة أي قرار ينطوي على تقديم تنازلات ، ويبرر ، تحت ستار التعايـش السلمي ، المحافظة على النظام الصهيوني المغتصب . واليوم ، غالبا ما يوصف الالتزام بمبادئ الأخلاق السماوية وبالعدالة وبتحاشي تقديم التنازلات المخزية بأنه تطرف ومن ثم يجري تقويضه . بيد أن القرآن والقانون الالهي هما ما يهيم بجمهورية ايران الاسلاميـة .

وأود أن اذكر الأعضاء المسلمين في الأمم المتحدة أنه :

" ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون " . (سورة المائدة ، الآية ٤٧)

ويجد ربي أن أحذرهم من اعتماد موقف ساذج يتعارض مع ايمان ومعتقدات شعوبهم

لمجرد ارضاء الآخرين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل ايران على الكلمات الطيبة

التي وجهها اليّ .

المتحدث التالي هو ممثل تركيا ، الذي أدعوه الى أخذ مقعد على طاولة المجلس والقاء

بيانه .

السيد كرشا (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بادىء نى بدء ، أود أن أعرب

لكم عن تهنينا على تبوءكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الجارى . ان قدراتكم ومهاراتكم قد أصبحت الآن معروفة تماما لدينا جميعا ، واننا على ثقة بأن مداولات المجلس ستستفيد فائدة جمة مرة أخرى من حكمتكم وخبرتكم . وتركيا سوف تمد لكم يد التعاون الكامل في قيامكم بمهامكم الهامة .

من المفيد أن نلاحظ أن هذا البند هو ثاني بند يعرض على مجلس الأمن في عام ١٩٨٣ ،

وها نحن نجتمع مرة أخرى لبحث مشاكل في الشرق الأوسط نجمت بصورة أساسية عن سياسات اسرائيل . ان هذه الحقيقة تشهد على ضرورة ايجاد حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين وسيس الحاجة الى ذلك . ان السياسة الاسرائيلية المتمثلة في انشاء المستوطنات في الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ما زالت مصدرا أساسيا للتوتر في المنطقة وهي تضعف بصورة تدريجية فرص التوصل الى حل عادل لقضية فلسطين . وفي حين أن سياسة المستوطنات تشكّل بالطبع أخطر بعد للممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة فانها ليست العنصر الوحيد في ترسانة المنهج الاسرائيلي ازاء هذه الأراضي .

اننا جميعا نعلم تمام العلم بسجل اسرائيل في الأراضي المحتلة ، ولا يحتاج الموضوع

الى اسهاب هنا . ان سياسات اسرائيل تتراوح بين الضم المباشر للأراضي المحتلة وقمع العرب الفلسطينيين الذين يقطنونها . لقد دأبت تركيا على اتخاذ موقف حازم ضد سياسات اسرائيل السلبية في الأراضي المحتلة ، اقتناعا منها بأن أية تسوية نهائية لا بد وأن تتيح انشاء وطن قومي للعرب الفلسطينيين . ودون انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة ، ودون عودة الفلسطينيين اليها فلن يكون هناك وطن لهم ، ودون وطن للفلسطينيين لن يكون هناك حل للقضية الفلسطينية .

وفي حين أنه من الواجب على المجتمع الدولي أن يذكر إسرائيل باستمرار بالمسؤوليات المترتبة عليها بموجب اتفاقيات جنيف ذات الصلة لعام ١٩٤٩م في الأراضي المحتلة التي ما فتئت تحتلها منذ عام ١٩٦٧م سكان هذه الأقاليم ، فان من واجب مجلس الأمن أن يتخذ التدابير الملائمة عندما تمتنع سلطة محتلة عن الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي . وبالنسبة لإسرائيل ، نجد حالة صارخة من حالات الانتهاك المستمر لقواعد وأعراف المجتمع الدولي ، والحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني .

لقد أدان المجتمع الدولي أعمال إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة وأعلن أن قرارات إسرائيل الانفرادية ، بما فيها تلك القرارات الخاصة بمدينة القدس ومرتفعات الجولان السورية ، لاغية وباطلة . ان حكومة تركيا ، في إطار سياستها نحو الشرق الأوسط ، قد أدانت إسرائيل بالمثل ، ورفضت جميع قراراتها غير الشرعية فيما يتصل بالأراضي الواقعة تحت احتلالها منذ عام ١٩٦٧ .

ولسنا بحاجة الى اثبات خطأ سياسات إسرائيل في الأراضي المحتلة لأنه من الجلي أن هذه السياسات خاطئة دون شك . ولماذا نعتبرها خاطئة ؟ لأنها تتعارض والقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ؛ ولأنها تجعل من حالة بالغة التعقيد والصعوبة أكثر استعصاء على الحل ؛ ولأنها تساهم في اضعاف فرص السلام الواهية ؛ ولأنها تقوّض فرص نجاح الجهود المبذولة حالياً من أجل السلم في المنطقة .

ان حكومة تركيا تؤكد من جديد التزامها القاطع بالعمل على تحقيق أمنية الشعب العربي الفلسطيني في ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة ، بما فيها الحق في تقرير المصير والحق في انشاء دولته المستقلة . وان منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني ، تحظى بكامل تأييدنا في كفاحها المشروع من أجل قضيتها الوطنية .

اننا نرى أن استمرار سياسة إسرائيل في بناء المستوطنات غير الشرعية يؤخر بصورة ضارة على احتمالات الحل في نهاية المطاف . ونهيب بإسرائيل أن تتوقف فوراً عن هذه السياسة ، لاسيما في ضوء الديناميات الحالية للسلم في المنطقة . ان هذا الأمر سوف يساهم مساهمة كبيرة في تحسين الحالة . أما معان إسرائيل في سياساتها السلبية في الأراضي المحتلة فلن يؤدي ، من الناحية الأخرى ، الا الى جعل السلم والأمن الدائمين أمراً مستحيلاً .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة

التي وجهها اليّ .

السيد كيتيكتي (زما بوى) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ،

يضم وفد بلادى صوته الى التهاني التي قدّمت لكم من جانب أعضاء المجلس الآخرين . ويسعدنا جدا أن يترأس المجلس ممثل بلد صديق في وقت نتداول فيه مسألة بالغة الأهمية ، وهي حقوق

الشعب الفلسطيني .

واننا نشعر بفخر كبير للطريقة التي أدار بها شقيقنا السفير أميغا ، مثل توغو ، أعمال

المجلس في الشهر الماضي .

وينبغي أن نشدد في البداية على الغرض من عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن وهو

مناشدة أعضاء هذا المجلس قرار العدل ، وتوجيه نداء الى ضمير الأعضاء كي يضعوا حدا لعملية التجريد المنتظم من الخصائص الانسانية والتشريد والابادة التي يتعرض لها الشعب

الفلسطيني .

ان الامعان في انتهاك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن من جانب عضو في الأمم

المتحدة قد بلغ أبعادا جسيمة واستنفد صبر هذه الهيئة . وقد أعلمنا بأن ٢٠٠٠٠٠ وونم

من الأراضي الفلسطينية قد صادرتها سلطات تل أبيب . ولا يمكن أن نقول ان هذه الأحداث

قد فاجأتنا . فهي جزء من مخطط اسرائيلي شامل للتوسع لتسوية قضية الشرق الأوسط عن

طريق ابادة وتشريد الشعب الفلسطيني من وطنه .

ان أعضاء المجلس يدركون تماما الخطّة الشيطانية الكبرى المزعومة لتطوير المستوطنات

في يهوذا والسامرة لفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣ . والنسبة لنا لم تفاجئنا الخطة لأنه في عام ١٩٧٣ ،

وفي صحيفة جيروساليم بوست الصادرة بتاريخ ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٧٣ ذكر رئيس وزراء اسرائيل

السابق :

" ان هذه المراكز المتقدمة والمستوطنات مواقع سنطورها في المستقبل بحيث

يتزايد عدد سكانها وترسخ جذورها . ان هذا النشاط في بناء المستوطنات يعمّق

جذورها في المنطقة ويعزز أسس الدولة . فالخطط والأعمال التحضيرية قائمة على قدم

وساق لمواصلة هذا النشاط الهام ، سواء كان ذلك في صورة مستوطنات في الريف أو في

المناطق الحضرية ."

ان مثل هذا العمل كان ولا يزال يشكل انتهاكا لا تفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، خصوصا المادة ٤٧ . لقد تجاهلت اسرائيل هذا الحكم . بل بلغت بها الوقاحة أن تتصرف بالاراضي العربية عن طريق صفقات خاصة . وقد رفضت اسرائيل رسميا القرارين ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٥٢ (١٩٧٩) ورفضت أيضا التعاون مع لجنة مجلس الأمن التي انشئت بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) . وبموجب هذا القرار ، أكد مجلس الأمن أن ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة ليس صحيحا قانونيا ، وأنه يشكل عقبة خطيرة أمام تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط .

وهناك عنصر انساني في المسألة لا يمكن تجاهله . فبين التوصيات المتضمنة في تقرير اللجنة ، الوارد في الوثيقة S/14268 ، لوحظ أن هناك تطابقا بين اقامة المستوطنات الاسرائيلية وتشريد السكان العرب . ان المعاملة التي يلقاها العرب على أيدي الصهاينة الاسرائيليين لا تدع مجسالا للشك بأن تراث أدولف هتلر لا يزال على قيد الحياة . ما هي الجرائم التي يمكن أن تقترب ضد الانسانية وتفوق جرائم الاغتيالات المنتظمة ، وحرمان النساء والأطفال من الماء ، والاستيلاء على الممتلكات الخاصة ، وتدمير المنازل ، وابعاد الأشخاص ؟ وما من فظاعة أو عمل من أعمال الابادة الجماعية يمكن للمرء أن يسميه إلا واسرائيل مذنبه بارتكابه . فماذا عن المذابح الأخيرة التي ارتكبت في لبنان ؟

من الواضح أن سلطات تل أبيب كانت بمستوى سادتها النازيين مما يثير اعجاب النظام الفاشي في بريتوريا .

ان مجلس الأمن ، في بيان خطي بتوافق الآراء في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، أدان قعود اسرائيل عن احترام قرارات مجلس الأمن وأكد حقوق الشعب الفلسطيني بموجب اتفاقية جنيف الرابعة . وما يفاجئنا هو أن أعضاء معينين في المجلس لا يزالون يعاملون اسرائيل بليسن . ان تصلب اسرائيل نتيجة الحماية التي تتمتع بها من بعض الأعضاء الموقرين في هذه الهيئة . ونود أن نؤكد أن الحالة الراهنة ، التي تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين ، لا يمكن عزلها عن مشكلة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . ان على اسرائيل أن تتسحب دون شرط من

جميع الأراضي المحتلة . وقد اتخذ مجلس الأمن وكذلك الجمعية العامة العديد من القرارات فـي هذا الصدر . ان فعود مجلس الأمن يوحي بأنه يهتم بحقوق الصهاينة الاسرائيليين فقط . وماذا عن حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة ؟

ان فعود مجلس الأمن عن العمل قد يستره حلفاء اسرائيل . وطالما أن حلفاء اسرائيل ليسوا على استعداد لارغامها على التقيد بأحكام مجلس الأمن ، فانني أعتقد أنه ما من خيار أمام هذا المجلس سوى تطبيق الفصل السابع من الميثاق . ان وجود الخطر على السلم أمر قد تم التحقق منه ، واننا نرى أن على المجلس أن يركز مناقشته الآن على الآليات المنصوص عليها فـي المادتين ٤١ و ٤٢ من الميثاق .

ان على المجلس التزاما باستعادة الثقة التي وضعها فيه الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الفلسطيني . وان فعودنا عن العمل وعن تنفيذ قراراتنا هو بمثابة تقويض الميثاق والأهداف التي يمثلها . واننا على ثقة من أن هذه الدورة ستؤدي الى اتخاذ قرارات تتجاوز الادانة الشديدة المعهودة . وقد أعلننا الأمين العام بعواقب عدم تصرف مجلس الأمن فيما يتعلق بكامل نظام الأمن الجماعي .

وفيما يتصل بقضية فلسطين ، فاننا نواصل قولنا بأنها جزء لا يتجزأ من الحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط بمجملها .

وفي الختام ، نود أن نؤكد تأييدنا للكفاح المشروع الذي تخوضه منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تقرير المصير . ان الكفاح في سبيل اقامة وطن للفلسطينيين هو كفاح أيضا لشعب زمبابوى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل زمبابوى على كلماته الرقيقة التي

وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ، وأعطيه الكلمة الآن .

السيد توزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بينمـا

كان المجلس يتد اول يوم الجمعة ، قامت القوات الاسرائيلية باقتحام مخيم الجلزون وأمرت سكانه باخلاء

منزلهم وبالخروج الى الشارع الرئيسي حيث ارغموا على البقاء عدة ساعات . ان هذا العقاب الجماعي كان انتقاما رسميا على القاء حجر حسب ما ادعي على عربة عسكرية اسرائيلية كانت تمر على الطريق المجاور لمخيم اللاجئين .

ومن المعروف أن سلطات الاحتلال الاسرائيلية تواصل فرض عقوبات جماعية على سكان مخيم الجلزون هذا الواقع قرب رام الله ، فقد ظل منع التجول مفروضا عليهم طوال خمسة أيام على التوالي . وان السكان الذين كانوا خارج المخيم عند فرض منع التجول مازالوا ممنوعين من العودة الى المخيم . ونتيجة لذلك ، فهم يعانون في العراق ، وفي جو قارس البرودة .

ومن ناحية أخرى ، قررت المحكمة العسكرية الاسرائيلية في القدس البارحة ، الأحد ، أن تقدم الى المحاكمة طفلا فلسطينيا يبلغ عشر سنوات من العمر يدعى مأون داوود نجيب ، وقد اعتقل وأفرج عنه فيما بعد بسند كفاية يوم الجمعة ، وادعي أنه رفع صورة لعرفات أثناء مظاهرة وقعت عقب صلاة الجمعة .

وعلاوة على ذلك ، نعلم أن سلطات الاحتلال الاسرائيلية واصلت فرض منع التجول على قرية الظاهرية مدة ١٧ يوما على التوالي . ان الحجة التي تدرعت بها سلطات الاحتلال للقيام بذلك هي أن أهالي قرية الظاهرية ألقوا حجارة على عربة اسرائيلية كانت تمر في المنطقة .

وكذلك قام الجنود الاسرائيليون وعصابات المستوطنين الصهاينة في مخيم قلنديا للاجئين بالقاء الحجارة على المخيم في يومي ١٣ و ١٤ من هذا الشهر . وبالطبع لم يقف سكان المخيم مكتوفي الأيدي ، بل قاوموا بالقاء الحجارة . ويبدو أن ضابطا اسرائيليا صهيونيا وعددا من الجنود قد أصيبوا بجراح في هذه المجابهة .

وقد قررت سلطات الاحتلال الاسرائيلية اليوم تمديد عطلة المدارس في الضفة الغربية المحتلة حتى يوم الأحد المقبل . والسبب في ذلك يرجع الى أن الطلبة الفلسطينيين كانوا يتظاهرون تأييدا لاجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني . وكما يدرك المجلس ، فان المجلس الوطني الفلسطيني منعقد اليوم في الجزائر . ان ١٨٠ مقعدا لاتزال شاغرة في المجلس لأن الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي يهددون بمنعهم من العودة اذا ما قرروا السفر للاشتراك في مداوات تتعلق

بمستقبلهم . ويسعدنا أن الأمين العام قد أدلى اليوم أخيرا ببيان ذكر فيه أنه يتتبع عن كثب وبقلق كبير مسألة سلامة الفلسطينيين في لبنان ، وأنه يدرس بتعاون وثيق مع المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى ، الاجراءات التي يمكن للأمم المتحدة اتخاذها في هذا الصدد . ويمضي البيان الى القول انه على اتصال ، بطبيعة الحال ، بالحكومة اللبنانية وبعده من الحكومات الأخرى التي أعربت عن قلقها .

وأعتقد أن هذا البيان تم الادلاء به نتيجة للبيان الذي أدلى به المفوض العام للوكالة الذي أعلمنا أن ثلاث جثث قد سلمت بتاريخ ١٠ شباط/فبراير للمستشفى الحكومي في صيدا الواقعة تحت الاحتلال ، كانت احداها جثة مشوهة لشخص يبلغ من العمر ١٧ سنة من سكان مخيم عين الحلوة . وأما الجثتان الأخريان فكانتا محروقتين . وقد تم التعرف على احدهما فيما بعد بأنها جثة ذكر يزيد عمره عن ٤٠ سنة ، من مخيم برج الشمالي بالقرب من صور .

يعلنا المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، بالإضافة الى ذلك ، أنه في ٩ شباط/فبراير ، أنذرت عشر أسر من اللاجئين تعيش في عبدوسيه ، وهي قرية تقع بالقرب من صيدا ، بمفادرة القرية في خلال ٢٤ ساعة والذهاب الى معسكرات عين الحلوة أو الرشيدية . ويواصل بيان المفوض العام قوله :

" ان امكانية المزيد من ارهاب " - وكرر " ارهاب " - " اللاجئين في منطقة صيدا امكانية كبيرة . . . ان حوالي ٥٠ ألف لاجئ يتلقون مساعدة طوارئ من الوكالة هناك . ان ١٥ ألف فقط يعيشون في عين الحلوة ، وحوالي ٢٠٠٠ يعيشون في مخيم اميه ميه " . وبالطبع ، سوف يساق الآخرون كالانعام الى السحظيرة . ولأى سبب ؟ لا يعلم السبب الا الله . لكن من خبرتنا في صبرا وشاتيلا ، لدينا كل ما يحملنا على الخوف على مستقبل اولئك الاشخاص . ومع ذلك ، مرة أخرى وعلى حد تعبير السيد ريدبيك ، ان مسؤولية اسرائيل هي " ضمان سلامة السكان المدنيين " ما دامت اسرائيل تسيطر على المنطقة .

اني استرعي انتباه المجلس الى تلك الحقائق متعشما ان يكون مهتما بمصير اللاجئين الفلسطينيين والشعب الفلسطيني ، وان يتسنى له أن يمارس صلاحياته المنصوص عليها في الميثاق وان يتخذ اجراء ما لوقف النازيين اليهود الجدد من ارتكاب مزيد من الجرائم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : نظرا لتأخر الوقت ، اعترف رفع هذه الجلسة الآن . وسوف تعقد الجلسة التالية لمجلس الأمن لمواصلة نظر هذا البند في الساعة ١٥/٣٠ من يوم الاربعاء الموافق ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٣ .

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٠٠